DOI:10.52113/uj05/024-17/1103-1109 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

مشكلة ردم المستنقعات في ضوء مناقشات مجلس النواب العراقي 1939-1958

محمد رضا لهيمص*

متعب خلف جابر الريشاوي

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/7/26

تاريخ التعديل : 2023/8/15

قبـول النشـر: 2023/9/14

متوفر على النت: 2024/7/10

الكلمات المفتاحية :

ردم، اعضاء المجلس النيابي، المستنقعات

الملخص

ومن المشاكل التي واجهت الحكومة العراقية في العهد الملكي كثرة وجود المستنقعات والمياه القذرة في المدن العراقية متسببة في انتشار الامراض والمكروبات وخاصة مرض الملاريا، مما دعى الى قيام الحكومة بمعالجة الأمر وذلك من خلال تجفيف وردم المستنقعات وانشاء المبازل.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2024

المقدمـة:

ان تربة المستنقعات هي من ترب المنخفضات في السهل الرسوبي وتنضوي تحت مجموعة يطلق عليها (Lovverls)، ومن خصائصها انها نسيج ناعم طيني مزيج يستقر لذرات الرمل، وبعبارة أخرى ترتكز على الطبقة الطينية حيث يبلغ مستوى الطين (56%) ومن الغرين (37%)[1]،وقد تتميز برداءة صرفها وارتفاع مستوى المياه الجوفية حيث يتراوح في بعض اجزائها ما بين (0,5_ 1.5م)[2]،وغالباً ما يكون مستوى المياه فيها اعلى من مستوى سطح الأرض المحيط بهذه المنخفضات الامر الذي أدى الى تراكم الاملاح على سطحها[3]،الغالب في توزيع الاهوار والمستنقعات بصورة أساسية انها تنتشر في مثلث ينتهي برؤوسه الثلاثة في مدن (البصرة، الناصرية،العمارة)على جوانب نهري دجلة والفرات، وتوجد في هذه المناطق الجماعات المتنقلة التي تتحرك وفق متطلبات الحياة في مقدمتها سد الحاجة من المياه، وتنتقل من جهة الى أخرى تبعاً لطغيان المياه او تراجع وقت قلة المياه في موسم الصهود[4]،اذ واجهت الحكومة العراقية في العهد الملكي مشكلة كثرة وجود المستنقعات والمياه القذرة في المدن العراقية متسببة في انتشار الامراض والمكروبات وخاصة مرض الملاريا[5]، مما دعى الى قيام الحكومة بمعالجة الأمر وذلك من خلال تجفيف وردم المستنقعات وانشاء المبازل، اذ تركزت كثرة المستنقعات في (الديوانية ،وبغداد،وديالى).

ردم المستنقعات في مناقشات مجلس النواب العراقي

*الناشر الرئيسي : E-mail : alasfemohammed@gmail.com

اخذت تلك المشكلة اهتمام وعناية كبيرة من قبل أعضاء مجلس النواب، وبهذا الشأن انتقد نائب عن الحلة سلمان البراك[6]،عمل مديرية الصحة العامة بسبب تفشي الامراض وخاصة مرض الملاريا الذي اخذ يفتك بسكان القرى والارياف كما طالب النائب المذكور مديرية الصحة بأن توزع (الكنين)[7].

حملت الدورة الانتخابية العاشرة وفي الجلسة التاسعة والعشرين سؤالا شفهيا من قبل النائب عن الحلة جعفر حمندي, الى وزير المواصلات والاشغال حول مشروع مبزل ومستنقع كربلاء؟ ,اذ جاء الرد من قبل عبد الأمير الازري،قائلاً"**ان التوقف الذي حصل في مشروع كربلاء يرجع الى تكاثف نمو الادغال وذا نمو طبيعي فقد أعاق المضخة عن العمل وقد اتخذت التدابير اللازمة لمسافة 3 كم وبهذا ادت مياه البزل في الجفاف**[8],كما طالب النائب عن الديوانية سعد صالح،الحكومة بالإسراع في القيام بمشاريع البزل وتجفيف المستنقعات،وجاءت المداخلة من قبل النائب الكوت طارق العسكري قائلاً"**نعم ان المبازل ضرورية لكنها تكلف مبالغ كثيرة**"[9].

اذ جاءت موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية في كتابها المرقم 1314 والمورخ في 1946/1/17 في اجراءات للتمهيد في دفن مستنقعات بناحية الدغارة والبالغ مساحتها(2800 م2) وقد خصص مبلغ قدرة (85 فلساً للمتر الواحد)[10].

كما ابرقت بكتاب لردم المستنقعات في السماوة والبالغ مساحتها (41965م2) وان يتم الصرف السنة المالية لسنة 1945 وتحت اشراف لجنة مخصصة[11],اذ وجهة النائب عن الموصل عبد الاحد عبد النور انتقاد لاذع في مناقشات منهاج الوزارة السعدية التاسعة التي تشكلت(21تشرين الثاني1946- 29اذار1947)[12]، قائلاً:"**على الحكومة مكافحة الامراض الوبائية حيث ان نسبة هائلة من افراد الشعب تعاني من وطائه الملاريا بسبب المياه القذرة والمستنقعات الوبائية**",اذ وجهة النائب عن البصرة يعقوب البطاط،سؤالاً شفهياً الى وزير الشؤون الاجتماعية عن الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة في معالجات المستنقعات والمياه القذرة واحراق الملاريا ؟[13]

جاء الرد وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب،قائلاً"**ان موضوع ردم الستنقعات من اختصاص وزارة الداخلية باعتبار ان البلديات تابعة لها وعندما توليت المسؤولية وجدت (70) الف ديناراً في ميزانية الوزارة لم تصرف لردم المستنقعات وبالتعاون مع مشرفي الالوية رسمنا خطة لمكافحة المستنقعات ومعرفة المناطق الموبوءة بالملاريا وبمساعده دائرة الري استطعنا ان نوزع الكنين، اما بخصوص مكافحة الملاريا فقد أسست ثلاث معاهد وجلبت من الخارج ثلاث أطباء اختصاص احدهم برفسوروله الخبرة في مكافحتها** "[14].

جاءت بعض الدراسات من قبل الأمانة العامة في بغداد في قضية تصريف المياه القذرة الى خارج المدينة للاستفادة منها في التسميد، وفي لواء ديالى اخذت مديرية الري بالمناوبة وهي الطريقة التي المثلى في مكافحة انتشار مرض بعوض الملاريا وقد كافح جميع المناطق التي يقال انها مبوؤه بالبعوض[15], ان انتشار الكثير من الامراض ولاسيما الملاريا أدى الى هجرة الكثير من الفلاحين من اجل انقاذ حياتهم من الهلاك، كما أدى انتشار المرض الى توقف الكثير من الفلاحين والمزارعين عن الزراعة والحصاد، مما دفعت تلك الأوضاع بأعضاء المجلس المطالبة ردم المستنقعات وانشاء المبازل[16],تحدث مفتش الشؤون الصحية عن أسباب المستقعات وكيف التخلص من اخطار الملاريا قائلا:" **في الوقت الذي اردنا التخلص من الملاريا فعلينا اولاً دفن المستنقعات الموجودة في اطراف العاصمة واسكاب النفط الأسود وتكرار العملية كل سنة تصرف عليها مئات الدنانيردون جدوا، ثانياً سكب النفط الأبيض المخلوط مع دهن الخروع في سراديب وأماكن المستنقعات للتخلص من البعوض الناقل للامراض الملاريا** [17].

وخلال مناقشة لائحة قانون الموازنة العامة المؤقتة لشهري تشرين الأول والثاني عام 1948 خصصت مبالغ قدرها (10000)

DOI:10.52113/uj05/024-17/1103-1109

الف ديناراً لردم المستنقعات[18], شهدت الدورة الحادية عشرة ومن خلال الجلسة السابعة عشرة,مطالبة النائب عن البصرة عبد الرحمن الجليلي،من وزارة الداخلية القيام بمشاريع المجاري لانها تعتبر بؤرة الامراض واذا لم تتخلص منها تكون قد عاونت المرض,كما اشار النائب عن البصرة هاشم بركات[19],العمل بقانون الصحة القروية وردم المستنقعات والاستعانة بمجلس إدارة على اخراج القانون الى حيز الوجود[20], اذ وصف النائب عن بغداد إسماعيل الغنام[21]، مدينة بغداد بانها اقذر مدينة في الشرق الأوسط قائلاً "**ان ميزانية الحكومة تعادل ميزانية شرق الأردن، وان مدينة بغداد تقوم على بركة من الاقذار والمستنقعات، وقد سمعت عدة مرات ان هناك مشروع لمياه القذارة ولكن عدم الاهتمام والشعور جعل المشروع حبراً على ورق ولا اداري ان كان ذلك الورق من طول الزمن اما زال محتفظ بقوته**"[22].

وفي سياق الموضوع تحدث النائب عن ديالى جميل الاورفلي[23]قائلا"**سادتي حقيقة اني التقيت بأمين العاصمة وان قضية المستنقعات موضوع يحتاج الى مشاريع بزل لتصريف المياه و انه قال ليس لدينا المال الكافي لهذا الموضوع**",ووصف النائب عن الموصل عبدالله القصير[24]،"**مشروع ردم المستنقعات لا يقع فقط على وزارة الشؤون بل على وزارة الداخلية ايضاً ويجب التضامن لدرء الامراض فجيب علينا ان نمنح جميع مناطق العراق من الشمال الى الجنوب لردم المستنقعات والتخلص من الامراض والحشرات وهذا يقضي تضامن عدة وزارات** [25].

وبناء علئ مداخلات النواب حاء الرد من قبل نائب وزير الداخلية توفيق النائب[26]،**قائلاً "ان ملاحظات النواب المحترمين عن قضية المستنقعات اني اشاركهم الراي فانها من المشاريع الضئيلة وبدون مال لا توجد مشاريع**", وخلال مناقشة النواب لميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان ومايس 1950 تم تخصيص مبلغ قدرة (5000) الف ديناراً لردم المستنقعات[27].

وخلال مناقشة خطاب العرش لدورة الانتخابية الثانية عشرة طالب نائب عن البصرة عبد المجيد بمشروع المجاري لان "**عاصمة الملك قد أصبحت مستنقع**", كما وجهة النائب عن الحلة غانم الشمران،سؤالاً شفهياً الى وزير الزراعة حول انشاء مبازل في قضاء الهندية؟.

جاء الرد على سؤال النائب غانم الشمران من قبل وزير الزراعة عبد الرحمن جودة،قائلا "**ان موضوع المبازل مدروس من قبل مجلس الاعمار وهناك هيئة استشارية هي التي تدرس الموضوع**"[28].

وخلال مناقشة لائحة الموازنة العامة لسنة 1953 المالية، تحدث النائب عن بغداد عبد المجيد القصاب قائلاً" **ان من أولى واجبات البلدية الاهتمام بردم المستنقعات وان كثير من الأمم صرفت ملاين من الدنانير لردم تلك المستنقعات لما كان لها ضرر على المدن، ولكن لا ادري ما هي علاقة وزارة الداخلية في هذه الأمور الفنية بينما هي من واجبات البلديات**",وردا علئ مداخلة النائب المذكور تحدث وزير الداخلية حسام الدين جمعة قائلا" **خصصت المبالغ على الالوية لردم المستنقعات سواء بالعاصمة وغيرها من المدن الأخرى، اما عن علاقة وزارة الداخلية بوزارة البلديات فهي علاقة معروفة منذ اليوم التي تكونت فيه الحكومة العر اقية والعلاقة موجودة، والان كثير من البلدان المجاورة مرتبطة البلديات مرتبطة بوزارة الداخلية كما هو الحال في تركيا الحديثة**"[29].

حملت الجلسة التاسعة والعشرين استغاثة النائب عن العمارة احمد حافظ بلحكومة لحل مشكلة مستنقع الاسن قائلاً" **ان وزارة الشؤون الاجتماعية نظراً لعلاقتها بالخدمات الاجتماعية وحول مستنقع الذي يحتوي على المكروبات والملاريا في العمارة والذي يقع بالقرب من المقابر، أيها الاخوان ان هذا المستنقع مضى عليه حوالي خمس او ست سنوات اذكروا موتاكم يا اخوان فيجب ردم المستنقع**", كما تساءل النائب عن كربلاء محمد جواد عن الخطة التي رسمتها وزارة الشؤون الاجتماعية

DOI:10.52113/uj05/024-17/1103-1109

لردم المستنقعات وهل هناك مخصصات لهذا الشأن وهل كافية ام لا؟[30].

وقد أجاب وزير الشؤون ماجد مصطفى[31]،حول تساءل النائب محمد جواد قائلاً:" **لقد اشتكى عدد من النواب من وجود المستنقعات وان الوزارة خصصت مبالغ لازمة وان المسؤول الان هم متصرفي الالوية وهي مسؤولية عن الصرف في تفضيل قرية على أخرى في ردم المستنقع الموجود بها**".

خلال مناقشة النواب لائحة تصريف المياه القذرة في 22كانون الاول1954 تحدث وزير الداخلية سعيد فزازقائلاً"...**عندما استقدم الخبير العالمي في هندسة مجاري المياه القذرة المسترجون تايلر وقام بدرسه أولية وقدم تقريره الابتدائي للقيام بالدراسات النهائية لتنظيم التصاميم والمواصفات اللازمة تمهيداً لإعلان المناقصة المشروع تكلف (15000) الف ديناراً، اما كلفة المشروع نفسة تسعة ملاين ديناراً، وانه من الصعب كثيراً الحصول على المال، قترنت المسالة في حينة، ولقد فاتحت وزارة الاعمار لقبول مبدا تحمل الوزارة مشاريعها نفقات تأسيس المشروع فكان جوابها ان مشروع المياه القذرة يعتبر من مشاريع البلدية وليس في المنهاج الحالي لمجلس الاعمار أي مبالغ لمثل هذه المشاريع**".

شهدت الدورة الانتخابية الخامسة عشرة سؤالاً شفهياً سؤالا شفهيا من قيل النائب عن بغداد سلمان الشيخ داود الى وزير الصحة في شأن التدابير في لواء العمارة في ردم المستنقعات وحماية السكان من امراض الملاريا؟, اذ جاء الرد من قبل وزير الصحة عبد الأمير علاوي قائلاً:" **سادتي مما لاشك ان نسبة انتشار مرض الملاريا قد هبط هبوط ملحوظ في جميع انجاء العراق، وقد اعتزمت المباشرة بمشروع إبادة المرض وخصصت لذلك مليوني ديناراً، اما فيما يخص المستنقعات هذا الامر لا يخص وزارة الصحة**".

كما وجهة النائب عن بغداد عبد الأمير السعدي، سؤالاً شفهياً الى وزير الداخلية حول ردم مستنقع شطيط، فجاء الرد من قبل وزير الداخلية سعيد قزاز"**ان امانة العاصمة قائمة بدراسة الطرق الفنية وانها جادة باتخاذ التدابير اللازمة بأسرع وقت ممكن**"[32].

كما يمكن ان نبين مدخلات اعضاء المجلس النيابي بشان ردم المستنقعات من خلال الشكل رقم (1)

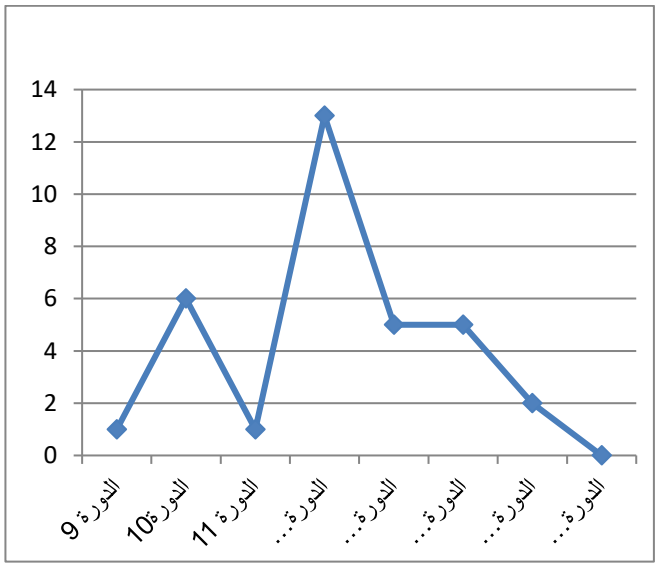

الشكل رقم (1) مدخلات اعضاء المجلس النيابي بشان ردم المستنقعات[33]

الخاتمة:

تعد مشكلة المستنقعات التي واجهت المجتمع العراقي في العهد الملكي من المشاكل الكبيرة التي كونتها الفيضانات متسببة في انتشار الامراض والمكروبات وخاصة مرض الملاريا،نلاحظ من خلال ما تقدم كانت هناك الكثير من الطلبات المتكررة في ردم المستنقعات وانشاء المبازل، وربما يعود اغفال الحكومات المتعاقبة لطلبات النواب بسبب ما خلفته الحرب العالمية من ازمة اقتصادية حادة اثرت على العراق بصورة عامة.

الهوامش:

(1) جميل عبد الحمزة، الواقع الجغرافي لشبكة المبازل في محافظة القادسية وحلول دراسة في الجغرافية،رسالة ماجستير كلية الاداب , جامعة القادسية 2000م، ص17-18.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1103-1109

(2)داوود حسن كاظم ، ملائمة المحتوى الجاهز في العناصر الصغرى في قرب الاهوار لزراعية الرز،مجلةالبحوث,الزراعية والموارد المائية، العدد(1),المجلد(8), 9نيسان 1989، ص46.

(3)جاسم حمد خلف، جغرافية العراق الاقتصادية والتربة، (معهد الدراسات العربية – 1965م)، ص.132;ماجد السيد محمد، الجغرافية التاريخية لاهوار العراق،مجلةكلية الاداب، المجلد(6)،جامعة البصرة، 1972م، ص206.

(4)المصدر نفسة.

(5)الملاريا: هو مرض يسببه ميكروب طفيلي ينتقل بواسطة نوع من اناث البعوض يعيش على دم الانسان، مرض خبيث يؤدي الى انحطاط قوى المعاين انحطاط تهديد كما يسبب فقر الدم بسبب تلف كريات الدم الحمراء والى تضخم الطحال وقد يسبب الاجهاد عند المرأة وتنتشر امراض الملاريا في الاوار والمستنقعات وغيرها. للمزيد من التفاصيل ينظر: ستيفن همللي لونكريك، العراق الحديث 1900-1950 تاريخ سياسي اجتماعي اقتصادي، ت: باقر البجلي، (بغداد، 1965م)، ص42.

(6)سلمان البراك: ولد في الحلة عام 1880درسة في المدرسة الرشدية وترج منها وقد ارسل الى استانبول لمتابعة الدراسة اشترك في ثورة العشرين، انتب عضو في المجلس النيابي 1924، ثم شغل عضوية في المجلس النيابي لغير دوران نائباً عن الحلة، انتب رئيس للمجلس مرتين في عام 1924و 1934، شغل مناصب عدة في الدولة ومنها وزير الزراعة ووزير للاعمار توفي 1948، علي صالح الكعبي,نواب الوية الديوانية والمنتفك والناصرية في مجلس النواب العراقي 1925-1958,ط1,(دار الينابيع لطباعة والنشر-ستوكهولم,2011م) ، ص62.

(7)الكنين،حبوب تستعمل للعلاج ضد الملاريا.م.م.ن،الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1940,الجلسة الرابعة،المنعقدة بتاريخ 17 تشرين الثاني 1940، ص17.

(8)م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لعام 1944،, الجلسة التاسعة والعشرين,المنعقدة10 نيسان 1945,ص368.

(9)د.ك.م،ملفات البلاد الملكي((الوحدة الوثائقية))،رقم الملفة (3205907/6434). عنوان الملفة: ردم مستنقعات، وموضوعها ردم المستنقعات في ناحية الدغارة كتاب المرسل من وزارة الشؤون الاجتماعية الى قائمقامية قضاء عفك والمرقم 2178 في تاريخ 1946/11/29، ص36-37.

(10)د.ك.م، ملفات البلاد الملكي(الوحدة الوثائقية) ، رقم الملفة (3205907/6434). عنوان الملفة: ردم مستنقعات، وموضوعها ردم المستنقعات في السماوة والمرسل من وزارة الشؤون الاجتماعية الى متصرفية لواء الديوانية والمرقم4585 في تاريخ 1946/12/3، ص17-18.

(11)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص210.

(12)م.م.ن،الدورة الانتخابية الحادية عشرة،الاجتماع الاعتيادي لعام 1947، الجلسة العاشرة,المنعقدة17نيسان1947، ص103

(13)المصدر نفسه.

(14)جريدة,البلاد،العدد 2399، 5 كانون الثاني 1946.

(15)حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق 1948-1958، أطروحة دكتوراه،كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، 2007م، ص240

(16) جريدة,البلادا،العدد 23100، 6 كانون الثاني 1946.

(17)م.م.ن، الدورة الحادية عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947, تقرير لجان الاعمال الدائمة ,ص45.

(18)هاشم بركات: ولد عام 1922 في البصرة درس الابتدائية والثانوية ثم اكمل كلية الطب، انتمى الى حزب الاستقلال في بداية حياته السياسية لكنة انسحب بسبب عدم ترشيحه للانتخابات، مثل لواء البصرة في المجلس النيابي في الدورة الثانية عشرة لكنة استقال. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي طاهر تركي الحلي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق 1939-1958، اطروحة دكتوراه،كلية الاداب-جامعة الكوفة، 2011م، ص395.

(19)م.م.ن، الدورة الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1948، الجلسة الثامنة والعشرين،المنعقدة بتاريخ 25نيسان1949، ص419

(20)إسماعيل الغنام: ولد في بغداد في منطقة الاعظمية عام 1907، دخل المدرسة الابتدائية والثانوية وتخرج عام 1923 ثم درس الحقوق وتخرج منها 1930، عين حاكم في المحاكم المدنية عام 1933، انتخب نائب عن بغداد في عام 1948 ومثلها لعدة دورات انتخابية . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد شندي عوان راضي، اراء وموقف إسماعيل الغنام 1923-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية, جامعة المستنصرية، 2013م؛ إبراهيم عبد القادر الجبوري أضواء على معارضة إسماعيل الغنام الثانية 1948-1958، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة المستنصرية، العدد(46)، المجلد(15)، 2006م، ص135-141.

(21)جميل الاورقة لي: ولد في بغداد، تخرج من كلية الحقوق 1930 يعد من رجال القانون البارزين انتخب نائب عن لواء ديالى في المجلس النيابي لعدة

DOI:10.52113/uj05/024-17/1103-1109

دورات انتخابية، تقلد مناصب عديدة منها وزير للعدل عام 1953، وزير المعارف 1954, وزير للزراعة 1957-1958. للمزيد من التفاصيل ينظر: باقر امين الورد، اعلام العراق الحديث 1869-1969، ج1،(بغداد ، 1978م)، ص220-221.

(22)عبدالله القيصر: ولد في الموصل عام 1889، درس طب الأطفال في بريطانيا، عين في مديرية الصحة العامة وفي كانون الأول 1930 عاد الى بغداد، عين مديراً لطب الأطفال في المستشفى الملكي ثم مديراً لدار الشفاء، وعين مديراً في مستشفى الموصل 1947، انتحب نائب عن الموصل لعدة دورات انتخابية في المجلس النيابي، توفى سنة 1970. مير البصري، اعلام السياسة ،ج2، ص448.

(23)م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949،الجلسة التاسعة والثلاثون، ص620

(24)توفيق النائب: ولد في الموصل 1894 جاء الى بغداد 1913، درس في كلية الحقوق قطع دراسته بسبب نشوء الحرب وواصل بعد الحرب الدراسة ونال الشهادة سنة 1923، تقلد مناصب عدة في الوية والوزارات العراقية، توفى في بغداد 6 تشرين الأول 1961. مير البصري، اعلام السياسة، المصدر السابق، ص145.

(25).م.ن., الدورة الانتخابية الثانية عشرة,الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950,الجلسة الرابعة,المنعقدة بتاريخ 16شباط 1950,ص27.

(26)المصدر نفسة,الجلسة الثانية عشرة، ص180.

(27).م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953،الجلسة الثامنة والعشرين،المنعقدة18ايار1953 ص539.

(28)المصدر نفسة , الجلسة التاسعة والعشرين,ص554.

(29)ماجد مصطفى: ولد في السليمانية عام 1895، درس في السليمانية ثم سافر الى استانبول لدراسة الكلية العسكرية تخرج برتبة ملازم في الجيش العثماني، انضم الى الحركة الكردية في السليمانية، تقلد مناصب إدارية عدة اصبح نائب عن السليمانية عدة دورات انتخابية، توفي في بغداد في أب 1974. للمزيد من التفاصيل ينظر: فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم: كمال مظهر احمد،ج1،(أربيل، 2011م)، ص18.

(30)م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام1954-1955، الجلسة السابعة، ص96.

(31)م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع العراقي لسنة 1955-1956، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الجلسة الثالثة والاربعون، ص707.

(32)المصدر نفسة,ص710.

(33)الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب من الدورة الانتخابية التاسعة 13 حزيران 1939الى الدورة الانتخابية السادسة عشرة 14 تموز1958.

المصادر

1. جاسم حمد خلف، جغرافية العراق الاقتصادية والتربة، (معهد الدراسات العربية – 1965م)، ص.132;ماجد السيد محمد، الجغرافية التاريخية لاهوار العراق،مجلةكلية الاداب، المجلد(6)،جامعة البصرة، 1972م، ص206.
2. جريدة,البلاد،العدد 2399، 5 كانون الثاني 1946.
3. باقر امين الورد، اعلام العراق الحديث 1869-1969، ج1،(بغداد ، 1978م)، ص220-221
4. جميل عبد الحمزة، الواقع الجغرافي لشبكة المبازل في محافظة القادسية وحلول دراسة في الجغرافية، رسالة ماجستير كلية الاداب , جامعة القادسية 2000م، ص17-18.
5. حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق 1948-1958، أطروحة دكتوراه،كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، 2007م، ص240
6. د.ك.م، ملفات البلاد الملكي(الوحدة الوثائقية) ، رقم الملفة (3205907/6434). عنوان الملفة: ردم مستنقعات، وموضوعها ردم المستنقعات في السماوة والمرسل من وزارة الشؤون الاجتماعية الى متصرفية لواء الديوانية والمرقم4585 في تاريخ 1946/12/3.
7. داوود حسن كاظم ، ملائمة المحتوى الجاهز في العناصر الصغرى في قرب الاهوار لزراعية الرز،مجلةالبحوث,الزراعية والموارد المائية، العدد(1),المجلد(8), 9نيسان 1989، ص46.
8. ستيفن هملي لونكريك، العراق الحديث 1900-1950 تاريخ سياسي اجتماعي اقتصادي، ت: باقر البجلي، (بغداد، 1965م)، ص42.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1103-1109

9. علي صالح الكعبي,نواب الوية الديوانية والمنتفك والناصرية في مجلس النواب العراقي 1925-1958,ط1,(دار الينابيع لطباعة والنشر-ستوكهولم,2011م) ، ص62.

10. الشكل من عمل الباحث بالاعتماد علئ محاضر مجلس النواب من الدورة الانتخابية التاسعة 13 حزيران 1939الئ الدورة الانتخابية السادسة عشرة 14 تموز1958

11. عبد الحميد شندي عوان راضي، اراء وموقف إسماعيل الغنام 1923-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية, جامعة المستنصرية، 2013م؛ إبراهيم عبد القادر الجبوري أضواء على معارضة إسماعيل الغنام الثانية 1948-1958، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة المستنصرية، العدد(46)، المجلد(15)، 2006م، ص135-141.

12. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص210.

13. مير البصري، اعلام السياسة ،ج2، ص448.

14. علي طاهر تركي الحلي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق 1939-1958، اطروحة دكتوراه،كلية الاداب- جامعة الكوفة، 2011م، ص395

15. فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم: كمال مظهر احمد،ج1،(أربيل، 2011م)، ص18.

16. الكنين،حبوب تستعمل للعلاج ضد الملاريا. م.م.ن،الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1940,الجلسة الرابعة،المنعقدة بتاريخ 17 تشرين الثاني 1940، ص17.

17. م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949،الجلسة التاسعة والثلاثون، ص620

18. م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع العراقي لسنة 1955-1956، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الجلسة الثالثة والاربعون، ص707.

19. م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام1954-1955، الجلسة السابعة، ص96.

20. م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لعام 1944،, الجلسة التاسعة والعشرين,المنعقدة10 نيسان 1945,ص368.

21. م.م.ن، الدورة الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1948، الجلسة الثامنة والعشرين،المنعقدة بتاريخ 25نيسان1949، ص419

22. م.م.ن، الدورة الحادية عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947, تقرير لجان الاعمال الدائمة ,ص45.

23. م.م.ن،الدورة الانتخابية الحادية عشرة،الاجتماع الاعتيادي لعام 1947، الجلسة العاشرة,المنعقدة17نيسان1947، ص103

24. م.ن., الدورة الانتخابية الثانية عشرة,الاجنماع الاعتيادي لسنة 1950,الجلسة الرابعة, المنعقدة بتاريخ 16شباط 1950,ص27.

25. م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1952-1953، الجلسة الثامنة والعشرين، المنعقدة 18ايار1953 ص539.

Filling the swamps in light of the discussions of the Iraqi Parliament 1939-1958

Mohammad Rida Lihims

Muteab Khalf jabir Alriyshaw

Al-Muthanna University / College of Education for Human Sciences

Abstract:

One of the problems that the Iraqi government faced during the monarchy era was the abundance of swamps and dirty water in Iraqi cities, causing the spread of diseases and microbes, especially malaria, which called for the government to address the matter by draining and backfilling the swamps and constructing drains.

Keywords: Backfilling, Members of Parliament, Swamps.